جمع الاستدلالات

في

جرائم سوق الأوراق المالية

الدكتور

يحيى إبراهيم دهشان

مدرس القانون الجنائي

كلية الحقوق - جامعة الزقازيق

مقدمة

تأتي مرحلة جمع الاستدلالات عقب تمام وقوع الجريمة وقبل المحاكمة، حيث يبدأ مأمور الضبط القضائي ومعاونيه بجمع الاستدلالات، للوقوف على مرتكب الجريمة ومساعدته في ارتكابها إن وجدوا؛ ليصل إلى استدلالات مهمة تساعد النيابة العامة في بدء تحقيقها في الواقعة^(١).

ونص قانون الإجراءات الجنائية المصري في المادة ٢١ على أن "يقوم مأمور الضبط القضائي بالبحث عن الجرائم ومرتكبيها وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق في الدعوى"

كما نصت المادة (٢٤) من ذات القانون على "..... يجب أن تثبت جميع الإجراءات التي يقوم بها مأمور الضبط القضائي في محاضر موقع عليها منهم يبين بها وقت اتخاذ الإجراءات، ومكان حصولها، ويجب أن

(١) د. عبدالنواب معوض الشوربجي، دروس في الإجراءات الجنائية القسم الأول الدعوى الناشئة عن الجريمة والإجراءات السابقة على المحاكمة، كلية الحقوق جامعة الزقازيق ٢٠١٨، ص ٤٣٠.

د. عبدالرؤف مهدي، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، ٢٠١١، ص ٢٥٩.

د. حسن ربيع، دور القاضي الجنائي في الاثبات - دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، ٢٠١٢، ص ٥٠.

تشمل تلك المحاضر زيادة على ما تقدم توقيع الشهود والخبراء الذين سمعوا وترسل المحاضر إلى النيابة العامة مع الأوراق والأشياء المضبوطة .

وبسبب الطبيعة الخاصة لجرائم سوق المال بصفة عامة وجرائم بيانات الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية، ينبغي أن يكون مأمور الضبط القضائي - الذي يتولى إجراءات جمع الاستدلالات - على قدر معين من المعرفة وحد أدنى من الخبرة في هذا المجال (سوق الأوراق المالية)؛ حتى يستطيع أن يصل لتفاصيل الواقعة بصورة صحيحة من أجل الوصول إلى الحقيقة كاملة، حيث تتميز مرحلة جمع الاستدلالات في جرائم سوق الأوراق المالية بذاتية خاصة تميزها عن غيرها من الجرائم العادية^(١)، والوضع من باب أولى ينطبق على جرائم بيانات الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية، وهذا ما سوف نوضحه في حديثنا عن الشخص الذي يجمع الاستدلالات في الجرائم المتعلقة ببيانات الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية .

وقد أصدر المشرع المصري والعديد من الدول الأخرى تشريعات بإنشاء هيئة مستقلة تدير سوق الأوراق المالية، ويكون من ضمن أعمالها

(١) د. شيماء عطا الله، ذاتية الإجراءات الجنائية والإدارية في جرائم سوق الأوراق المالية "دراسة مقارنة"، مجلة الحقوق جامعة الكويت، العدد ٢/٢٠١٤م، ص ١٦٩ .

الرقابة على هذه السوق وأنشأ المشرع المصري هيئة الرقابة المالية للإشراف على سوق الأوراق المالية وإدارتها والكشف عن الجرائم المرتكبة عن طريق قيام موظفيها - الذين منحوا صفة الضبطية القضائية - بإجراء جمع الاستدلالات في الجرائم التي ارتكبت بالمخالفة لقانون سوق رأس المال المصري، وسار على نهجه المشرع الكويتي والمشرع السعودي بإنشاء "هيئة السوق المالية" والعديد من التشريعات الأخرى.

وسوف نقسم حديثنا في هذا البحث إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مأمور الضبط القضائي وأهميته في جرائم بيانات الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية.

المبحث الثاني: اختصاصات مأمور الضبط القضائي في جرائم بيانات الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية.

المبحث الثالث: أهمية وذاتية مرحلة جمع الاستدلالات في جرائم بيانات الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية.

ونعرض الآن شرحًا تفصيليًا لكل مبحث بما يتضمنه من أقسام فرعية في السطور القادمة.

المبحث الأول

مأمور الضبط القضائي وأهميته في جرائم بيانات الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية

تمهيد وتقسيم:

يُكَلَّف مأمور الضبط القضائي قانونًا بجمع الاستدلالات في الوقائع والجرائم المرتكبة، حيث يتميز مأمورو الضبط القضائي بأنهم محدّدون في القانون - على سبيل الحصر - بالإضافة إلى أن أغلبهم في القانون المصري من رجال الشرطة. وترجع أهميتهم في أنهم حجر الأساس في جمع الاستدلالات - والتي تكون بعد ارتكاب الجريمة - من أجل الوقوف على مرتكبها وتفاصيل الواقعة^(١).

(١) د. عبدالنواب معوض الشوربجي، دروس في الإجراءات الجنائية القسم الأول الدعوى الناشئة عن الجريمة والإجراءات السابقة على المحاكمة، مرجع سابق، ص ٤٣٢.

د. عبدالرؤف مهدي، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ٢٦٨.

د. نجاتي سيد أحمد سند، مبادئ الإجراءات الجنائية في التشريع المصري الجزء الأول الدعوى التي تنشأ عن الجريمة والاستدلال والتحقيق الابتدائي، كلية الحقوق جامعة الزقازيق، ٢٠١٣، ص ٣١٧.

وللتوضيح أكثر حول دور مأمور الضبط القضائي وأهمية الأعمال التي يقوم بها سوف نُقسّم حديثنا في هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: مأمور الضبط القضائي في جرائم بيانات الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية.

المطلب الثاني: أهمية وخطورة دور مأمور الضبط القضائي في جرائم بيانات الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية.

المطلب الأول

مأمور الضبط القضائي في جرائم بيانات الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية

تمهيد وتقسيم:

تعتبر وظيفة مأمور الضبط القضائي من أهم الوظائف التي تكشف عن الجريمة وتفاصيلها، عن طريق الاستدلالات التي يقوم بجمعها تمهيداً لتقديمها إلى النيابة العامة؛ لبدء التحقيق في الواقعة، وبحكم الطبيعة الخاصة لجرائم بيانات الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية ظهرت الضرورة إلى توافر قدر من العلم والمعرفة المتخصصة لمن سيتمتعون بصفة مأموري الضبط القضائي في هذا النوع المتخصص من الجرائم،

والتي - أي العلم والمعرفة المتخصصة - لا تتوافر في مأموري الضبط القضائي من رجال الشرطة ذوي الاختصاص العام.

وتطبيقاً لذلك فقد أعطى المشرع المصري صفة مأمور الضبط القضائي (باختصاص خاص) في سوق الأوراق المالية إلى متخصصين في هذا المجال من موظفي هيئة سوق المال المصري^(١)، وذلك بجانب مأموري الضبط القضائي ذوي الاختصاص العام؛ لأن جرائم البورصة تتميز عن الجرائم العادية في إجراءات التحري والبحث بمواصفات خاصة في مأموري الضبط القضائي مثل: قدرات فنية، ومهارة خاصة تتفق مع طبيعة جرائم بيانات الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية^(٢).

(١) د. محمد على سويلم، الحماية الجنائية للبورصة بين الجوانب الإجرائية والأحكام الموضوعية "دراسة مقارنة"، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٨، ص ٤٠١ .

د. تامر محمد محمد صالح، الحماية الجنائية لسوق الأوراق المالية "دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص ٣٦٦ .

د. شيماء عطا الله، ذاتية الإجراءات الجنائية والإدارية في جرائم سوق الأوراق المالية "دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص ١٦٩ .

(٢) د. شيماء عبدالغني عطا الله، ذاتية الإجراءات الجنائية والإدارية في جرائم سوق الأوراق المالية "دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص ١٦٩ .

السند القانوني لاختصاص أعضاء هيئة الرقابة المالية بإجراء

الضبط وجمع الاستدلالات في جرائم سوق الأوراق المالية:

في التشريع المصري :

نصت المادة الخامسة عشر من القانون رقم (١٠) لسنة (٢٠٠٩م) بشأن تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية على أن " يكون لموظفي الهيئة الذين صدر بتحديد أسمائهم أو وظائفهم قرار من وزير العدل بناءً على عرض الوزير المختص صفة مأموري الضبط القضائي في إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام قانون وقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم (٩٥) لسنة (١٩٩٢م)..... " .

فهذه المادة صريحة في إعطاء موظفي هيئة الرقابة المالية صفة مأمور الضبط القضائي في الكشف عن جرائم بيانات الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية والتي شملها قانون سوق رأس المال المصري.

وقد منح وزير العدل - تفعيلاً للدور الرقابي للهيئة العامة للرقابة المالية في مصر - صفة الضبطية القضائية لعدد (١٩٨) من مفتشي الهيئة؛ وذلك لإثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام قانون سوق رأس المال وعدد من القوانين الأخرى، ولهم في سبيل ذلك الاطلاع على السجلات، والدفاتر، والمستندات، والبيانات في مقار الشركات والمؤسسات المالية والأشخاص الخاضعة لرقابة الهيئة أو الأماكن التي توجد بها، وعلى

المسؤولين في الجهات المذكورة أن يقدموا إلى الموظفين المذكورين البيانات والمستخرجات وصور المستندات التي يطلبونها لهذا الغرض، ومن أجل تحقيق تلك الأعمال بحرفية يُدرَّبون من خلال ورش عمل متخصصة لرفع مستوى كفاءتهم لأداء مهام واختصاصات الضبط القضائي، وذلك من خلال تعريفهم بواجباتهم في إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة للقوانين التي تختص بها الهيئة وحقوقهم بما يكفل تحقيق أعلى مستوى من الأداء^(١).

في التشريع الكويتي:

نصت المادة رقم (٣٠) من قانون سوق رأس المال الكويتي رقم (٧) لسنة (٢٠١٠م) على أن "يكون لموظفي الهيئة الذين يصدر بتحديدهم قرار من الوزير المختص صفة الضبطية القضائية في إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له...."

^١ وزير العدل يمنح صفة الضبطية القضائية لعدد ١٩٨ من مفتشي الهيئة لإثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون.

مقال بعنوان، ١٩٨ مأمور ضبط قضائي بهيئة الرقابة المالية، جريدة البورصة، الإثنين ١٢ فبراير ٢٠١٨م.

Online:<https://alborsanews.com/2018/02/12/1084343> site visited on: 5-5-2018.

نجد المشرّع الكويتي سلك نفس نهج المشرّع المصري في إعطاء الضبطية القضائية عن جرائم بيانات الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية لموظفي هيئة أسواق المال.

ويمارس هذه الصلاحية موظفو الهيئة، الذين يصدر بتحديدهم قرار من الوزير المختص - بناء على ترشيح مجلس المفوضين - بمنحهم صفة الضبطية القضائية في إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون، وقد صدر بتاريخ (١٧-١٠-٢٠١٢م) قرار وزير التجارة والصناعة رقم (٥٤٩) لسنة (٢٠١٢م) بشأن منح صفة الضبطية القضائية لعدد (٩) من موظفي الهيئة ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ (٢٣-١٢-٢٠١٢م) (١).

في التشريع الأمريكي:

لم يعط المشرّع الأمريكي صفة الضبطية القضائية لموظفي هيئة الأوراق المالية والبورصات، ولكن جعل لهم سلطة التحقيق ومباشرة الدعوى في جرائم سوق الأوراق المالية (٢)، حيث تضمن الهيكل التنظيمي للجنة

(١) ورشة عمل بعنوان إنفاذ قانون هيئة أسواق المال (الكتاب الثالث من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠م وتعديلاته) ٢٢ نوفمبر ٢٠١٥ .

(٢) د. غنام محمد غنام، إجراءات توقيع الجزاءات الإدارية العقابية ومقتضيات الدعوى العادلة مع التطبيق على جرائم سوق الأوراق المالية، كلية الحقوق جامعة المنصور - العدد ٦٤ - ٢٠١٧، ص ١٢٠.

الأوراق المالية والبورصات الأمريكية عدد من الأقسام^(١)، ويعدُّ أهمها والذي يشغل موضع حديثنا هو قسم الجزاءات، ويختص بعمليات التحقيق ومباشرة الدعاوى إذا ما كان هناك ثمة انتهاك لقوانين السوق الاتحادية، وكذلك يشرف على المكاتب الإقليمية للجنة الأوراق المالية، ويكشف المخالفات القانونية التي تحدث في السوق ودراستها، والتحقيق فيها والتي من أهمها^(٢):-

- نشر أية بيانات أو معلومات غير حقيقية.
- الممارسات التي تنطوي على تلاعب في الأسعار في السوق^(٣).
- الممارسات غير المشروعة من السماسرة، والشركات العاملة بالسوق.

وبعد عرض التشريعات المختلفة، نجد أنهم اتفقوا جميعًا (عدا التشريع الأمريكي) على منح مجموعة من المتخصصين في مجال البورصة

¹) Paul LatimerPhilipp Maume, Promoting Information in the Marketplace for Financial Services, Springer, Cham, 2014, p.145.

^٢) د. أحمد إبراهيم دهشان، مرجع سابق، ص ٢٠٨.

³) Anna Blachnio-Parzych,Regulating Corporate Criminal Liability, Springer, Cham, 2014, p.149.

سلطة الضبطية القضائية؛ حتى يتمتعوا بصفة مأمور الضبط القضائي في عملهم من أجل الكشف عن الجرائم المرتكبة في هذا المجال وجمع الاستدلالات والوقائع الفنية التي تستوجب العقاب، وهم وحدهم القادرون بحكم خبرتهم وعملهم على كشفها، كما اجتمعت التشريعات السابقة أيضاً على إعطاء هذه الصفة (صفة الضبطية القضائية) لموظفي الهيئة التي تدير وتراقب أعمال البورصة، وتشاركت التشريعات أيضاً في تحديد الشخص أو الهيئة التي يجوز لها منحة صفة الضبطية القضائية للموظفين لما ينطوي على ذلك من خطورة وسلطات واسعة للشخص بعد منحة هذه الصفة، فوجب عدم إصدارها إلا من جهة على قدر من الإدراك لأهمية وخطورة هذه الصفة.

المطلب الثاني

أهمية وخطورة دور مأمور الضبط القضائي في جرائم بيانات الشركات

تمهيد وتقسيم:

يحظى مأمور الضبط القضائي - بعد تمتعه بصفة الضبطية القضائية - بسلطات مهمة وضرورية للكشف عن الجريمة، وتصل في

بعض الحالات إلى مقدار من الخطورة التي يجب رقابته فيها حتى لا يعتدي على حريات وخصوصيات الأفراد.

وترجع أهمية دور مأمور الضبط القضائي - كما سلف ذكره - إلى الطبيعة الخاصة لهذه الجرائم وضرورة توافر مقدار من المعرفة والعلم بهذا المجال والذي لا يتوافر في أي مأمور ضبط عادي، فمأمور الضبط القضائي ذو الاختصاص الخاص بهذا النوع من الجرائم (أي جرائم سوق الأوراق المالية) يكون ذا فاعلية أكثر من مأموري الضبط القضائي ذوي الاختصاص العام.

وعلى الرغم من أن إجراءات جمع الاستدلالات في جرائم بيانات الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية هي من الأعمال الإدارية، التي لا ترتقي إلى درجة الأعمال القضائية، ولكنها في نفس الوقت تتمتع بقدر من الأهمية بالنسبة لمرحلة التحقيق التي ستتولاها النيابة العامة، والقانون أعطى لموظفي هيئة الرقابة المالية امتيازات إضافية سواء بالنسبة لجمع الاستدلالات أو التحقيق تمكنهم من الكشف على الوقائع كاملة^(١)، وسنعرض ذلك في السطور القادمة.

(١) صلاحيات مأمور الضبط القضائي: ١- إجراء التفتيش الدوري الميداني، حيث أن كل ضابط قضائي مفتش وليس العكس (يتمتع بذات صلاحيات المفتش).

٢- تلقي البلاغات والشكاوى من الأشخاص والشركات، سواء كانت مكتوبة أو شفوية، والتأكد من صحتها، والتحري عن الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون، ويستوي

وأخيراً لا يقتصر دور مأموري الضبط القضائي على اكتشاف الجريمة بعد وقوعها والبحث عن مرتكبها وجمع الاستدلالات لكشف جميع أركان الجريمة. ولكن أيضاً مأموري الضبط القضائي يكون لهم دور مهم وجوهري في الرقابة على أعمال سوق الأوراق المالية، ووضع الضوابط التي تنظم العمل وتمنع أو تحد من ارتكاب الجرائم، فمأمور الضبط القضائي من موظفي هيئة الرقابة المالية، كما أن له دور لاحق على ارتكاب الجريمة، له أيضاً دور سابق في منع الجريمة والتقليل من أعدادها^(١).

في هذا الأمر أن تكون البلاغات معلومة المصدر أو من شخص غير معلوم وجمع الأدلة، والقرائن التي تفيد في إثبات الجرائم.

٣- الانتقال إلى المكان موضوع البلاغ والقيام بأعمال التفتيش، للكشف والتأكد من وقوع الجريمة من عدمه.

٤. طلب الحصول على كافة المعلومات التي يراها لازمة لعمله، والاطلاع على التراخيص والسجلات، والدفاتر، والمستندات، والبيانات، وله الحق في استدعاء الشهود، وإثبات بياناتهم، وصفاتهم، وسماع أقوالهم، والاستعانة بالخبراء لإبداء الرأي الفني في المسائل الفنية.

٥. حجز المستندات والتحفظ على الأوراق التي يراها دليلاً على ارتكاب الجهة الخاضعة للتفتيش لأحد الجرائم.

انظر: ورشة عمل بعنوان إنفاذ قانون هيئة أسواق المال (الكتاب الثالث من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠م وتعديلاته) ٢٢ نوفمبر ٢٠١٥م.

¹) Tore Bjørgo, Preventing Crime, 2016, Palgrave Macmillan, London, p.2.

أما **خطورة** دور مأمور الضبط القضائي فإنها ترجع إلى اطلاعه على أوراق مهمة وتقارير خاصة بالشركات حيث أتاحت له التشريعات المختلفة الاطلاع على بيانات ومعلومات مهمة ونعرض لكم كل تشريع بصورة منفصلة.

أولاً: التشريع المصري:

نصت المادة الخامسة عشر من القانون رقم (١٠) لسنة (٢٠٠٩م) بشأن تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية على "... ولهم في سبيل ذلك الاطلاع على السجلات والدفاتر والمستندات والبيانات في مقرّ الشركات والمؤسسات المالية والأشخاص الخاضعة لرقابة الهيئة أو الأماكن التي توجد بها . وعلى المسؤولين في الجهات المذكورة أن يقدموا إلى الموظفين المذكورين البيانات والمستخرجات وصور المستندات التي يطلبونها لهذا الغرض".

ثانياً: التشريع الكويتي:

نصت المادة رقم (٣٠) من قانون سوق رأس المال الكويتي رقم (٧) لسنة (٢٠١٠م) على "... ولهم في سبيل ذلك الاطلاع على السجلات والدفاتر والمستندات والبيانات في مقر الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية أو في مقر أسواق الأوراق المالية أو أي جهة أخرى توجد بها، وعلى

المسئولين في الجهات المشار إليها أن يقدموا إلى هؤلاء الموظفين المذكورين البيانات والمستندات التي يطلبونها لهذا الغرض".

ويعدُّ هذا النهج الذي انتهجه المشرعان المصري والكويتي في إعطاء هذه السلطات والصلاحيات والامتيازات لمأموري الضبط القضائي في الاطلاع على هذه المستندات الخاصة بالشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية من أجل الوقوف على حقيقة الوقائع التي ارتكبوها، ومقدار التلاعب في بيانات تلك الشركات المقيدة في سوق المال نهج محمود يثني عليه المشرع، ورغم خطورة الاطلاع على هذه البيانات السرية أو كشفها لغير العاملين بتلك الشركات، ولكن الضرورة تقتضي ذلك وأيضًا القانون لم يفرض كشفها سوى لشخص متخصص له صفة الضبطية القضائية وملتزم بالقيام بعمله في النطاق المحدد له، وأيضًا ملتزم بالحفاظ على سرية وعدم الكشف على هذه المعلومات .

المبحث الثاني

اختصاصات مأمور الضبط القضائي في جرائم بيانات الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية.

تمهيد وتقسيم:

يتمتع مأمور الضبط القضائي المختص بجرائم سوق الأوراق المالية بمجموعة من المهام والاختصاصات الموكلة له وحده دون غيره؛ بسبب عدة اعتبارات بيّنا أهميتها في السطور السابقة، ويُقسم مأمورو الضبط القضائي من حيث الاختصاصات الموكلة إليهم إلى مأموري ضبط قضائي ذوي اختصاص عام ومأموري ضبط قضائي ذوي اختصاص محدد، والأول يشمل اختصاصهم جميع أنواع الجرائم قد يكون في جميع الأماكن أو في نطاق جغرافي معين^(١)، على عكس مأموري الضبط القضائي ذوي الاختصاص الخاص الذين يشمل اختصاصهم نوعاً معيناً من الجرائم وقد يكون أيضاً في نطاق جغرافي عام أو نطاق محلي معين، مع ملاحظة أن

(١) قضت محكمة النقض بأن " امتداد اختصاص مأمور الضبط إلى جميع من اشتركوا في الجريمة التي بدأ تحقيقها أو اتصلوا بها أينما كانوا، حقه عند الضرورة في تتبع الأشياء المتحصلة من هذه الجريمة و اتخاذ الإجراءات قبل المتهم فيها غيره من المتصلين بها، دفاع الطاعن بشأن بطلان إرشاده عن المضبوطات لوقوعها خارج دائرة اختصاصه المكاني لضابط الواقعة . دفاع ظاهر البطلان " الطعن رقم ١٧٤٣٦ لسنة

الاختصاص الممنوح لموظفي هيئة الرقابة المالية هو اختصاص خاص في نطاق جغرافي عام (١).

ويثار هنا سؤال مهم يجب عرضه والإجابة عليه وهو: هل منح صفة مأمور الضبط القضائي لموظفي هيئة الرقابة المالية (باختصاص خاص في جرائم سوق المال)، يسلب الحق من مأموري الضبط القضائي (ذوي الاختصاص العام) في التحري وجمع الاستدلالات بخصوص الوقائع التي تدخل في نطاق عمل مأموري الضبط القضائي؟

وفى الإجابة عن السؤال المطروح سلفاً نجد أن الاختصاص الجنائي الخاص لا يمنع أصحاب الاختصاص العام من مباشرة وظيفتهم بحكم أنهم أصحاب الاختصاص الأصيل، وتم منح الاختصاص بصفة خاص لمجموعة أخرى من الأفراد لأسباب خاصة ارتأها المشرع.

(١) انظر في اختصاص مأموري الضبط القضائي: د. عبدالنواب معوض الشوربجي، دروس في الإجراءات الجنائية القسم الأول الدعوى الناشئة عن الجريمة والإجراءات السابقة على المحاكمة، مرجع سابق، ص ٤٣٣ وما بعدها.

د. عبدالرؤف مهدى، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ٢٦٩ وما بعدها .

د. نجاتي سيد أحمد سند، مبادئ الإجراءات الجنائية في التشريع المصري الجزء الأول الدعوى التي تنشأ عن الجريمة والاستدلال والتحقيق الابتدائي، مرجع سابق، ص ٣٢٦ وما بعدها.

وأبدت محكمة النقض المصرية رأيها في هذا الموضوع حيث أكدت أن اختصاص مأمور الضبط القضائي الخاص لا يسلب اختصاص مأموري الضبط القضائي العام، وجاء ذلك في هذا النقض "إضفاء صفة الضبط القضائي على موظف ما في صدد جرائم معينة لا يعني مطلقاً سلب تلك الصفة في شأن هذه الجرائم عينها من مأموري الضبط القضائي ذوي الاختصاص العام"^(١).

كما أن سلطة جمع الاستدلالات وضبط جرائم بيانات الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية تختص بها - بجانب هيئة الرقابة المالية - الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة وأيضاً مأموري الضبط القضائي ذوي الاختصاص العام في دوائر اختصاصهم^(٢).

وبخصوص اختصاصات وسلطات مأمور الضبط القضائي في جرائم بيانات الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية، يجب أن نفرق بناء على السؤال المطروح في الأعلى - والذي وصلنا في إجابته إلى أن اختصاص مأمور الضبط القضائي الخاص (موظفي هيئة الرقابة المالية)

(١) الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٢ جلسة ٢٨/٠٥/١٩٧٢ س ٢٣ ع ٢ ص ٨٠٢ ق ١٨٢ :: الطعن رقم ٢٥٥٢ لسنة ٥٩ جلسة ٠١/١٠/١٩٨٩ س ٤٠ ص ٧٠٩ ق ١١٩.

(٢) د. شيماء عطا الله، ذاتية الإجراءات الجنائية والإدارية في جرائم سوق الأوراق المالية "دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص ١٧٥.

لا يسلب اختصاص مأموري الضبط القضائي العام (مباحث الأموال العامة) - بين:

هل سلطات مأمور الضبط القضائي ذي الاختصاص العام تختلف عن مأمور الضبط القضائي ذي الاختصاص الخاص؟ وهل يجتمعان في اختصاصات معينة ويختلفان في اختصاصات أخرى؟ هذا ما سنوضحه في الإجابة على هذه الأسئلة:

* نجد بصفة عامة في قانون الإجراءات الجنائية المصري أن مأمور الضبط القضائي يملك في إطار جمع الاستدلالات السلطات الآتية^(١):

(استيضاح الوقائع المبلغ عنها - سماع أقوال الشهود - ضبط الأوراق وما يثبت وقوع الجريمة - اتخاذ كافة الوسائل التحفظية للمحافظة على أدلة الجريمة - الاستعانة بأعوان الضبط القضائي - الاستعانة بأهل

(١) المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية المصري رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠م " يجب على مأمور الضبط القضائي أن يقبلوا التبليغات والشكاوى التي ترد إليهم بشأن الجرائم وأن يبعثوا بها فوراً إلى النيابة العامة ويجب عليهم وعلى رؤوسهم أن يحصلوا على جميع الإيضاحات ويجروا المعاينات اللازمة؛ لتسهيل تحقيق الوقائع التي تبلغ إليهم أو التي يعملون بها بأي كيفية كانت وعليهم أن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية اللازمة على أدلة الجريمة، ويجب أن تثبت جميع الإجراءات التي يقوم بها مأمور الضبط القضائي في محاضر موقع عليها منهم يبين بها وقت اتخاذ الإجراءات ومكان حصولها ويجب ان تشمل تلك المحاضر زيادة على ما تقدم توقيع الشهود والخبراء الذين سمعوا وترسل المحاضر إلى النيابة العامة مع الأوراق والأشياء المضبوطة . "

الخبرة - الاستيقاف - سؤال المتهم - تحرير محضر جمع الاستدلالات
(.

ونجد أن هذه السلطات المتعلقة بمأمور الضبط القضائي والواردة في قانون الإجراءات الجنائية يتمتع بها جميع من ينطبق عليهم صفة مأمور الضبط القضائي طبقاً للقانون سواء مأمورو الضبط ذوو الاختصاص الخاص أو العام .

* وفيما يتعلق بسلطات مأمور الضبط القضائي في حالة التلبس بالجريمة^(١)، فقد أعطى المشرع سلطات أوسع لمأمور الضبط القضائي في هذه الحالة حيث سمح له بمنع الحاضرين من مغادرة المكان وأيضاً التفتيش والقبض على المتهم - بضوابط معينة - بالإضافة إلى إجراء التحقيق.

ونجد أيضاً أن هذه السلطات المتعلقة بمأمور الضبط القضائي والواردة في قانون الإجراءات الجنائية يتمتع بها جميع من ينطبق عليهم

^(١) انظر في مواد التلبس في الجريمة المادة ٣٠ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية المصري سابق الإشارة إليه.

د. طارق نصار، سلطات مأمور الضبط القضائي في القانون المصري والاماراتي، دار النهضة العربية، ٢٠١٤، ص ٨٧.

صفة مأمور الضبط القضائي طبقاً للقانون سواء مأمور الضبط ذوو الاختصاص الخاص أو العام .

* وأخيراً فيما يتعلق بالسلطات التي منحها القانون لموظفي هيئة الرقابة المالية الذين منحوا صفة الضبطية القضائية طبقاً للقانون للقيام بإجراءات جمع الاستدلالات في جرائم سوق الأوراق المالية، وطبقاً للمادة الخامسة عشر من القانون رقم (١٠) لسنة (٢٠٠٩) بشأن تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية - فإن الاطلاع على السجلات والدفاتر والبيانات مقرر فقط لمن لهم صفة الضبطية القضائية من موظفي هيئة الرقابة المالية طبقاً للقانون دون مأموري الضبط القضائي من ضباط الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة^(١)؛ لأن في الاطلاع على هذه المستندات والبيانات تعد على الخصوصية التي يحميها القانون والاستثناء الذي منحه القانون لموظفي هيئة الرقابة المالية الذين يتمتعون بصفة الضبطية القضائية لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه؛ لأن نص الإباحة خاص بهم فقط، **ولكن من جانب آخر** أعطى قانون الإجراءات الجنائية المصري في المادة ٢٤ منه نفس الحق لمأموري الضبط القضائي بصفة عامة، ولذلك يشترك مأمورو الضبط القضائي ذوو الاختصاص

^(١) انظر في هذا الرأي د. شيماء عطا الله، ذاتية الإجراءات الجنائية والإدارية في جرائم سوق الأوراق المالية "دراسة مقارنة" مرجع سابق، ص ١٧٧ .

العام مع مأموري الضبط القضائي ذوي الاختصاص الخاص (من موظفي هيئة الرقابة المالية) في التمتع بهذه السلطات أثناء جمع الاستدلالات في جرائم بيانات الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية.

وفى النهاية نتفق مع رأي في الفقه - المشار إليه - في ضرورة قصر سلطة ضبط جرائم سوق الأوراق المالية وبصفة خاصة جرائم بيانات الشركات المقيدة في تلك السوق - في غير حالات التلبس - لمأموري الضبط القضائي من موظفي هيئة الرقابة المالية؛ بسبب الطبيعة الفنية لهذه الجرائم سواء في طرق ارتكابها أو أدوات اكتشافها والتي لا يقدر عليها إلا المتخصصون^(١).

إجراءات التحقيق التي يملكها استثناء مأمور الضبط القضائي

للهولة الأولى عند ذكر إجراءات التحقيق في الدعوى فإن العقل يذهب إلى عضو النيابة العامة بحكم أنه المخول له قانوناً القيام بالتحقيق الابتدائي، ولكننا نتناول هنا الحالات الاستثنائية والتي يجوز فيها لمأمور الضبط القضائي أن يجري التحقيق في الدعوى وهما حالتان ويختص فيهما مأمور الضبط القضائي بجزء - وليس الكل - من إجراءات التحقيق التي

^(١) د. شيماء عبدالغني عطا الله، ذاتية الإجراءات الجنائية والإدارية في جرائم سوق الأوراق المالية "دراسة مقارنة" مرجع سابق، ص ١٧٧.

هي اختصاص أصيل لعضو النيابة العامة في الدعوى وهما ضبط الجريمة في حالة تلبس، والندب من صاحب الاختصاص في التحقيق (١) :

أولاً: ضبط الجريمة في حالة تلبس.

سمح المشرع لمأمور الضبط القضائي في حال التلبس (٢) في جرائم بيانات الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية أن يستثنى ببعض إجراءات التحقيق، وبالتالي نستنتج عدة نقاط مهمة من هذه الحالة:

- يجب توافر حالة من حالات التلبس الصحيح، وأن حدوث أي خطأ يؤدي إلى انتفاء حال التلبس، تتعدم معه سلطة

(١) انظر في إجراءات التحقيق التي يملكها استثناء مأمور الضبط القضائي، د. نجاتي سيد أحمد سند، مبادئ الإجراءات الجنائية في التشريع المصري الجزء الأول الدعوى التي تنشأ عن الجريمة والاستدلال والتحقيق الابتدائي، مرجع سابق، ص ٤١٩ وما بعدها.

د. أحمد محمد جمال الدين علي عواد، مسؤولية الدولة عن أعمال مأموري الضبط القضائي - دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٨م، ص ٢١٦.

د. شارع بن نايف الغوييري، الضبطية الجنائية في المملكة العربية السعودية - اختصاصاتها في مرحلتي الاستدلال والتحقيق، دار النهضة العربية، ٢٠٠٨م، ص ١٦١.

(٢) حالات التلبس في المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية المصري السابق الإشارة إليه هي " تكون الجريمة متلبساً بها حال ارتكابها أو عقب ارتكابها بيرة يسيرة، وتعتبر الجريمة متلبساً بها إذا اتبع المجني عليه مرتكبها أو تبعته العامة مع الصياح إثر وقوعها أو إذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملاً آلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراقاً أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه فاعل أو شريك فيها أو إذا وجدت به في هذا الوقت آثار أو علامات تفيد ذلك . "

التحقيق الممنوحة استثناءً لمأمور الضبط القضائي وينعدم معها ما تم في ظلها من إجراءات.

- سلطة التحقيق في هذه الحالة استثناء، ولذلك لا يجوز التوسع فيه، ويكون مقتصرًا على الإجراءات التي منحها المشرع استثناءً لمأمور الضبط القضائي.
- إجراءات التحقيق التي يمتلكها مأمور الضبط القضائي في حالة التلبس هي "القبض على المتهم^(١)" - تفتيش المتهم^(٢) - تفتيش المتواجد مع المتهم^(٣) - تفتيش منزل المتهم^(٤) الذي أصبح غير جائز قانونًا بدون إذن نيابة

^(١) المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية المصري سابق الإشارة إليه " لمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنابات أو الجنح التي يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهمه".

^(٢) المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية المصري سابق الإشارة إليه " في الأحوال التي يجوز فيها القبض قانونًا على المتهم بجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه، وإذا كان المتهم أنثى وجب أن يكون التفتيش بمعرفة أنثى يندبها لذلك مأمور الضبط القضائي".

^(٣) المادة ٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية المصري سابق الإشارة إليه " إذا قامت أثناء تفتيش منزل المتهم قرائن قوية ضد المتهم أو شخص موجود فيه على أنه يخفي معه شيئًا يفيد في كشف الحقيقة جاز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه".

^(٤) المادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية المصري سابق الإشارة إليه " لمأمور الضبط القضائي في حالة التلبس بجناية أو جنحة أن يفتش منزل المتهم ويضبط فيه

حتى في حالات التلبس بموجب حكم المحكمة الدستورية العليا^(١).

ومن المهم نكره أن تلك الإجراءات وإن كانت في طبيعتها تتشابه مع إجراءات التحقيق إلا أنها تنتمي إلى إجراءات الاستدلال؛ لأن مأمور الضبط يتخذها قبل تدخل النيابة - أي في حالة التلبس - . كما اعتبرت محكمة النقض أن إجراءات التلبس التي يقوم بها مأمور الضبط القضائي هي إجراءات استدلال وظهر ذلك جلياً في أحكامها " أعمال الاستدلال التي قام بها ضابط المباحث الجنائية تكون قد تمت صحيحة في صدد حالة من حالات التلبس بالجريمة استناداً إلى الحق المخول أصلاً لرجل الضبط القضائي و بدون نذب من سلطة التحقيق مما لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب"^(٢).

الأشياء والأوراق التي تفيد في كشف الحقيقة إذا اتضح له من أمارات قوية أنها موجودة فيه ."

١) انظر حكم المحكمة الدستورية العليا رقم ٥ الصادر في ٢ يونيو لسنة ١٩٨٤م، والذي حكمت المحكمة الدستورية العليا فيه بعدم دستورية المادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠م.

٢) الطعن رقم ٣٩٥٥ لسنة ٥٧ جلسة ١٦/٠٦/١٩٨٨ س ٣٩ ع ١ ص ٨١٦ ق ١٢٢.

الطعن رقم ٣٦٧٩ لسنة ٥٦ جلسة ٠٢/١١/١٩٨٦ س ٣٧ ع ١ ص ٨١٢ ق ١٥٧.

www.cc.gov.eg

ثانياً: الندب من صاحب الاختصاص في التحقيق.

يعنى الندب تفويض مأمور الضبط القضائي في القيام ببعض الأعمال التي هي من اختصاص سلطة التحقيق، وهو مسموح به قانوناً طبقاً لقانون الإجراءات الجنائية المصري^(١) كما وضحت ذات المادة حدود الندب المسموح بها والسلطات التي يجوز توكيل مأمور الضبط القضائي في ممارستها.

وللنيابة العامة أن تنتدب أحد أعضاء هيئة الرقابة المالية الذين تتوفر لهم صفة مأمور الضبط القضائي؛ للقيام بالتحقيق في المسائل التي يغلب عليها الطبيعة الفنية، وتكون النيابة ملتزمة حينها بأحكام الندب المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية^(٢).

^(١) نصت المادة ٧٠ من قانون الإجراءات الجنائية المصري سابق الإشارة " لقاضي التحقيق أن يكلف أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القيام بعمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق عدا استجواب المتهم ويكون للمندوب في حدود ندبه كل السلطة التي لقاضي التحقيق . وله اذا دعت الحال لاتخاذ اجراء من الإجراءات خارج دائرة اختصاصه أن يكلف به قاضي محكمة الجهة أو أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي طبقاً للفقرة الأولى . ويجب على قاضي التحقيق أن ينتقل بنفسه للقيام بهذا الإجراء كلما اقتضت مصلحة التحقيق ذلك " || كما نصت المادة ٢٠٠ من ذات القانون على " كل من أعضاء النيابة العامة في حال إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أي مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من اختصاصه ."

^(٢) المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية المصري سابق الإشارة إليه.

الاختصاص النوعي الخاص والمكاني الشامل لمأمور الضبط

القضائي:

يتمتع مأمورو الضبط القضائي من موظفي هيئة الرقابة المالية باختصاص نوعي خاص ومكاني شامل أي يكون اختصاصهم بنوع معين من الجرائم ويكون شامل جميع أنحاء الجمهورية، وذلك طبقاً لقانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، حيث حددت المادة ١٥ من القانون اختصاص هؤلاء بمجموعة معينة من الجرائم والتي ترتكب بالمخالفة للقوانين المذكورة في ذات المادة، ولم تحدد المادة نطاق جغرافي أو مكاني محدد لهم^(١).

ويجوز لمأمور الضبط القضائي المختص بضبط جرائم بيانات الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية أن يمتد اختصاصه إلى ضبط جرائم أخرى لا تدخل في نطاق وظيفته - بحكم اختصاصه الخاص - وذلك في

(١) د. عادل إبراهيم إسماعيل صفا، سلطات مأموري الضبط القضائي بين الفعالية وضمن الحريات والحقوق الفردية "دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م، ص ٩٣.

حال وجود ارتباط بين هذه الجريمة الأخيرة وجرائم بيانات الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية^(١).

إعاقة أعمال مأمور الضبط القضائي:

لم ينص قانون سوق رأس المال المصري على عقوبات لمن يعيق مأمور الضبط القضائي عن مباشرة عمله واكتفى في المادة (٤٩) بالنص على ".... وعلى المسئولين في الجهات المشار إليها أن يقدموا إلى الموظفين المذكورين البيانات والمستخرجات وصور المستندات التي يطلبونها لهذا الغرض"

على عكس قانون سوق الأوراق المالية الكويتي الذي جرم صراحة جميع التصرفات التي تعيق مأمور الضبط القضائي في عمله، حيث نص على أنه لا يجوز لأي شخص الامتناع عن تقديم المعلومات والمستندات، التي يطلبها مأمور الضبط القضائي لأداء أعماله، بحجة سريتها أو وجود

^(١) د. تامر محمد صالح، الحماية الجنائية لسوق الأوراق المالية، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ٣٨٠، وقام بالإشارة لـ د. جمال جرجس مجلع تاوضروس، الشرعية الدستورية لأعمال الضبطية القضائية، بدون دار نشر، ٢٠٠٦م، ص ١٥ وما بعدها.

وأمر من رؤوسيه بالامتناع عن تقديمها ويجب على المسؤولين في تلك الجهات التعاون التام مع مأمور الضبط القضائي.

كما لا يجوز لأي شخص أن يقوم، أو يحرض، أو يساعد على سلوك يؤدي إلى منع مأمور الضبط القضائي من ممارسة صلاحياته، سواء كان ذلك بإتلاف مستندات أو الامتناع عن تقديمها، أو الإدلاء بمعلومات كاذبة أو مضللة، أو الامتناع عن تقديم أية مساعدة في وسعه تقديمها لمأمور الضبط القضائي، وإلا كان على مأمور الضبط القضائي تحرير محضر رسمي بالوقائع وباسم مرتكب فعل الإعاقة وصفته وإحالاته للنائب العام تنفيذاً لأحكام المادة (١٢٧) من القانون^(١).

(١) الطعن رقم ١٠١٤١ لسنة ١٩٨٥م جلسة ٢٠١٧/١١/١٨. www.cc.gov.eg

المبحث الثالث

أهمية وذاتية مرحلة جمع الاستدلالات في جرائم بيانات الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية

تمهيد وتقسيم:

تأتي مرحلة جمع الاستدلالات بعد تمام الجريمة، وهي من أهم المراحل التي يسعى فيها مأمور الضبط القضائي؛ للكشف عن حيثيات الجريمة ومرتكبها وتقديم تفاصيل الواقعة والمتهمين فيها للنياحة العامة، فهي تعدُّ اللبنة الأولى في القضية والتي تساعد في الكشف الحقيقي عن الواقعة، ومن المهمّ ذكره أنه إذا كانت لمرحلة جمع الاستدلالات هذه الأهمية في القضايا العادية، فإن لها أهميةً مضاعفةً في قضايا جرائم سوق الأوراق المالية، لما لهذه الجرائم من خصوصية وذاتية تحتاج إلى متخصصين يقومون بجمع الاستدلالات - وهذا ما دفع المشرّع إلى إقرار ذلك عن طريق منح صفة الضبطية القضائية لمتخصصين؛ لجمع الاستدلالات الخاصة بتلك الجرائم، فنتيجة لجمع موظفي هيئة الرقابة المالية الاستدلالات في جرائم بيانات الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية بمعايير فنية دقيقة

تكشف جميع جوانب الواقعة - حظت مرحلة جمع الاستدلالات أهمية كبيرة جدًا في القضية وتُبنى عليها بقية مراحل القضية^(١).

ومن الجدير بالذكر أن أهمية مرحلة جمع الاستدلالات لا تقتصر فقط على ما ذكرناه، ولكن ترجع أهميتها أيضًا إلى أنها تقع على أول الطريق التي تسير فيه الجريمة بعد ارتكابها من أجل إنزال العقاب بمرتكبها، وأن أية خلل في هذه المرحلة أو خطأ في الإجراءات قد يؤدي إلى هدم جميع المراحل اللاحقة عليه.

وقد أقرت محكمة النقض المصرية في الكثير من أحكامها بأهمية وقيمة محاضر جمع الاستدلالات التي يقدمها مأمور الضبط القضائي، حيث جاء في أحد أحكامها " من المقرر أنه للمحكمة أن تُعَوّل في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريرات الشرطة بعدها قرينة معرزة لما ساقته من أدلة أساسية " ^(٢).

^(١) د. حسن صادق المرصفاوى، المرصفاوى في أصول الإجراءات الجنائية، منشأة المعارف بالإسكندرية، بدون سنة نشر، ص ٢٥١.

^(٢) الطعن رقم ٥١٧٣ لسنة ٤ جلسة ٢٠١٤/٠٥/٢٠.

الطعن رقم ١٠٦٢١ لسنة ٨٢ جلسة ٢٠١٤/٠٥/١٤ س ٦٥.

الطعن رقم ١٤٩٣٤ لسنة ٨٣ جلسة ٢٠١٤/٠٢/٠٤.

الطعن رقم ٢٤٧١٨ لسنة ٨٦ جلسة ٢٠١٧/٠٤/٠٤ www.cc.gov.eg.

أما بخصوص ذاتية مرحلة جمع الاستدلالات^(١) في جرائم بيانات الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية؛ يرجع ذلك لأن أغلب الجرائم الواردة في قانون سوق رأس المال المصري رقم (٩٥) لسنة (١٩٩٢م) - والخاصة ببيانات الشركات - من الجرح حيث جاء في الباب السادس من القانون سالف الذكر أن العقوبات المقررة لتلك الجرائم هي الحبس والغرامة، وعقوبة الحبس طبقاً لقانون العقوبات المصري^(٢) مقررة للجرح، وقد أجاز قانون الإجراءات الجنائية المصري^(٣) للنيابة العامة إذا رأت في الجرح أن الدعوى لا تحتاج إلى تحقيق من قبلها ويمكن رفعها بمحضر جمع الاستدلالات الذي أعدّه مأمور الضبط القضائي - أن تحيلها للمحكمة بدون تحقيق^(٤)، فتظهر هنا مدى الخطورة التي تمثلها مرحلة جمع الاستدلالات في جرائم بيانات الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية؛ لأنه من الممكن قانوناً أن يكون محضر جمع الاستدلالات هو البديل للتحقيق الابتدائي

(١) انظر ذاتية مرحلة جمع الاستدلالات في جرائم البورصة: د. شيماء عطا الله، ذاتية الإجراءات الجنائية والإدارية في جرائم سوق الأوراق المالية، مرجع سابق، ص ١٨٣.

(٢) قانون العقوبات المصري رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧م، وتعديله بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٣.

(٣) قانون الإجراءات الجنائية المصري رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ والمعدل بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته اللاحقة.

(٤) نص المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المصري رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠م " إذا رأت النيابة العامة في مواد المخلفات والجرح أن الدعوى صالحة لرفعها بناء على الاستدلالات التي جمعت تكلف المتهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة المختصة " .

الذي كانت ستقوم به النيابة العامة، وهو أيضًا الذي ستعتمد عليه المحكمة بصورة كبيرة في حكمها^(١).

ومن ضمن ذاتية وخصوصية مرحلة جمع الاستدلالات في جرائم بيانات الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية أيضًا، أن بعض التشريعات ومنها التشريع الأمريكي أعطى لموظفي هيئة سوق المال بجانب سلطة جمع الاستدلالات، سلطة التحقيق في الوقائع المرتكبة بالمخالفة لقانون بورصة الأوراق المالية لسنة (١٩٣٤م)، فبذلك منحهم وظيفة النيابة العامة في إجرائها للتحقيق الابتدائي في تلك الوقائع، وهذا يمثل خطورة كبيرة أيضًا بجانب أنه يوضح مدى أهمية الدور الذي يؤديه موظفو هيئة سوق المال بصفتهم مأموري ضبط قضائي لهذه الجرائم .

ولكن المشرع المصري انتهج طريقًا عكس المشرع الأمريكي، ولم يوسع في سلطات مأموري الضبط القضائي من موظفي هيئة الرقابة المالية واعطائهم سلطة التحقيق بجانب جمع الاستدلالات، ولكن المشرع المصري أنشأ نيابة متخصصة لتتولى التحقيق في هذا النوع من الجرائم؛ بسبب الخبرة الفنية الخاصة التي يجب توافرها فيمن يتولى التحقيق في هذه

(١) قضت محكمة النقض بأن " النعي ببطلان محضر جمع الاستدلالات فيما تضمنه من أقوال منسوبة للمتهمين، غير مقبول، ما دام الحكم لم يعوّل عليه، إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض غير جائز " الطعن رقم ٣٢٤١٨ لسنة ٨٥ جلسة ٧-٣١-٢٠١٧.

الجرائم، وهذا ما سنوضحه أكثر عند حديثنا عن مرحلة التحقيق الابتدائي في جرائم بيانات الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية.

الخاتمة

بعد أن تناولنا في هذا البحث موضوع جمع الاستدلالات في جرائم سوق الأوراق المالية، وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية، توصلنا إلى العديد من النتائج التي تلقي الضوء على دور مأمور الضبط القضائي وأهمية مرحلة جمع الاستدلالات في هذا النوع من الجرائم. وقد ركزنا على الطبيعة الخاصة لهذه الجرائم التي ترتبط بأسواق الأوراق المالية وما تتطلبه من دقة وشفافية لضمان حماية الاقتصاد والمستثمرين على حد سواء.

في المبحث الأول، ناقشنا الدور المحوري الذي يلعبه مأمور الضبط القضائي في التعامل مع جرائم بيانات الشركات المقيدة، وتبين أن هذا الدور لا يقتصر على تطبيق القوانين فحسب، بل يشمل أيضاً الحفاظ على توازن حساس بين حماية الأسواق المالية وصيانة الحقوق الفردية.

أما في المبحث الثاني، فقد سلطنا الضوء على الاختصاصات الممنوحة لمأمور الضبط القضائي في هذا المجال، والتي تشمل التحقيق وجمع الأدلة وتحليلها، مع الالتزام بالإجراءات القانونية التي تحمي حقوق الأطراف المعنية. واتضح أن هذه الاختصاصات تعكس رغبة المشرع في تعزيز الرقابة على أسواق الأوراق المالية وردع أي تجاوزات قد تهدد نزاهتها.

وفي المبحث الثالث، أشرنا إلى أهمية مرحلة جمع الاستدلالات باعتبارها المرحلة الأساسية التي تُبنى عليها باقي مراحل الإجراءات الجنائية. وقد

أظهرت الدراسة أن الطبيعة التقنية لهذه الجرائم تتطلب وجود كوادر مؤهلة، وأن التعامل مع هذه الجرائم يستلزم الإلمام ليس فقط بالقوانين المالية وإنما أيضًا بالأنظمة والتقنيات الحديثة التي تعتمد عليها الشركات والأسواق.

التوصيات:

١. ضرورة توفير برامج تدريبية متخصصة لمأموري الضبط القضائي في مجال جرائم سوق الأوراق المالية، مع التركيز على الجوانب التقنية والقانونية.
٢. تعزيز التعاون بين الهيئات التنظيمية للأسواق المالية والجهات القضائية لتبادل المعلومات والخبرات.
٣. تطوير تشريعات محددة تواكب التطورات التكنولوجية المتسارعة وتضمن حماية كافية لبيانات الشركات والمستثمرين.
٤. تشجيع الشركات على الالتزام بمعايير الشفافية والإفصاح، وتطبيق عقوبات صارمة على المخالفات.